

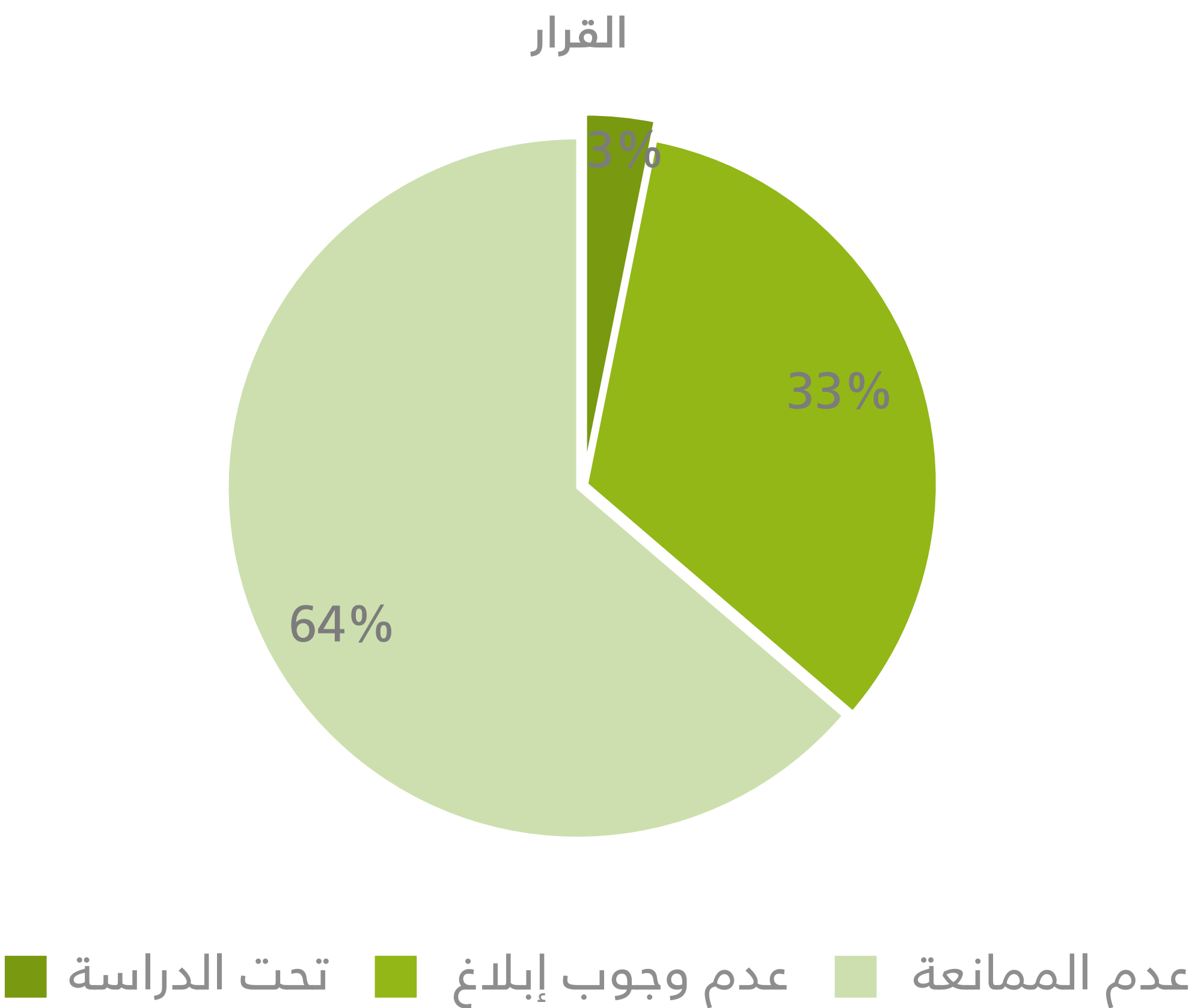


إحصائيات طلبات التركيز الاقتصادي

لعام 2024

طلبات التركز التي وردت للهيئة العامة للمنافسة لعام 2024م

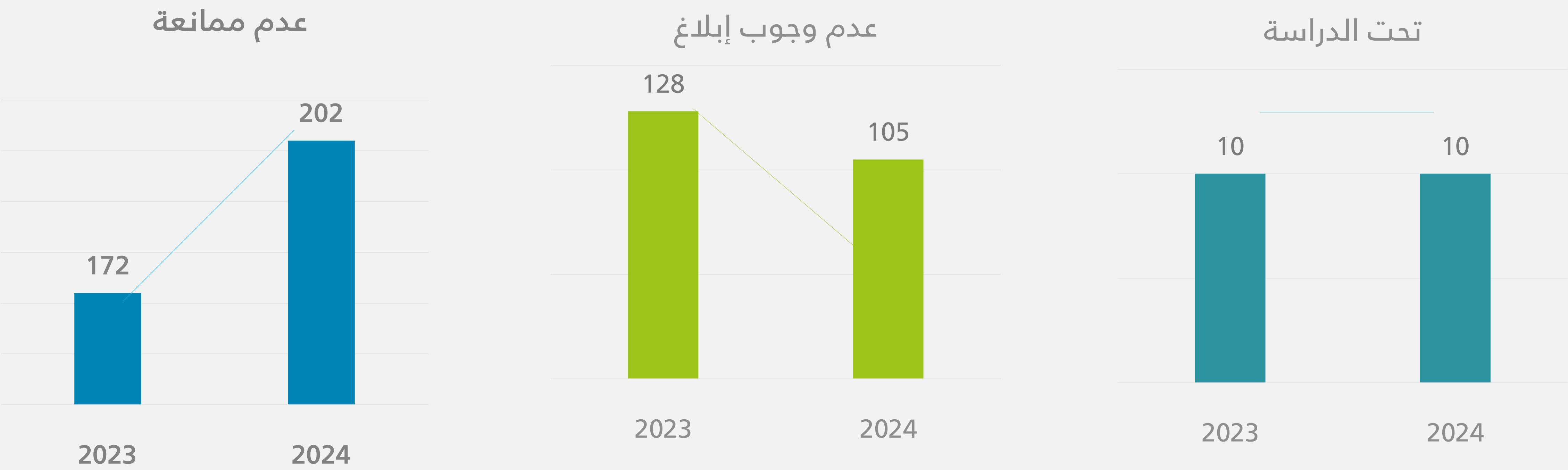
الطلبات الواردة لتركزات اقتصادية لعام 2024م حسب نوع



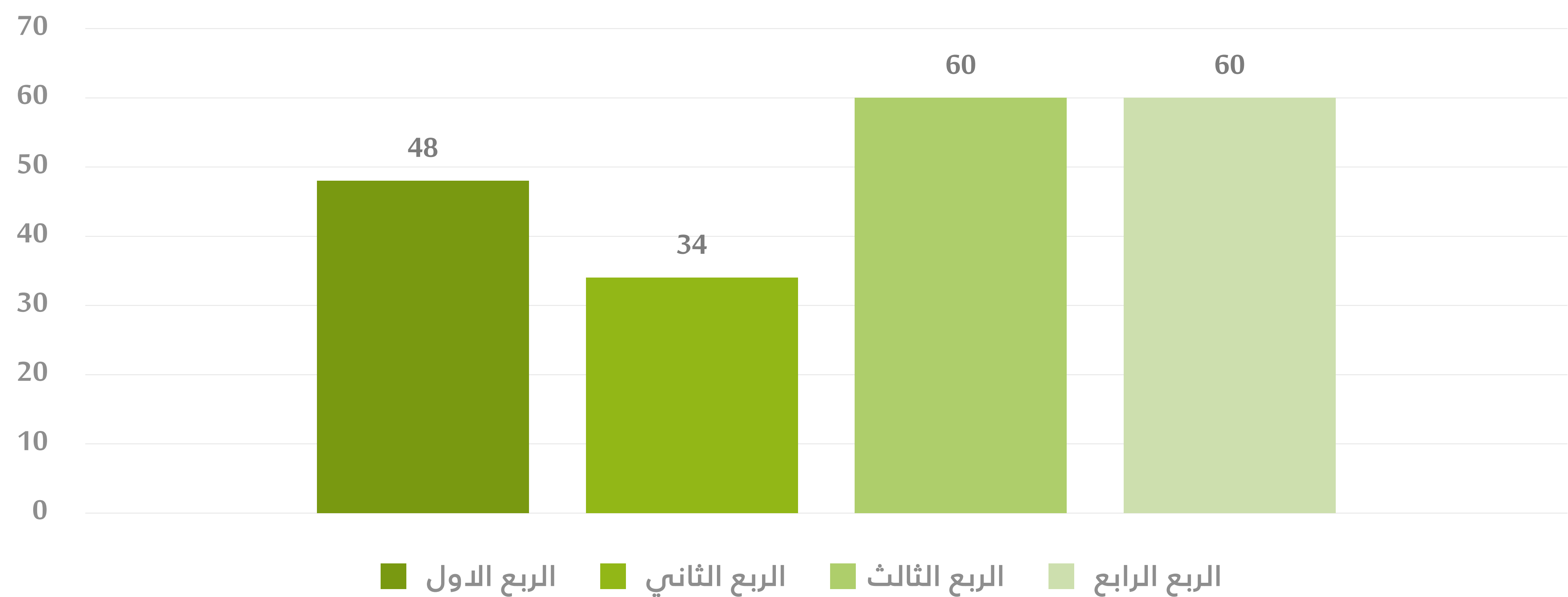
أصدرت الهيئة قرارها بعدم الممانعة لـ 202 طلباً ولم ترفض الهيئة أو توافق موافقة مشروطة لأي صفقة تركيز اقتصادي خلال عام 2024م، وأصدرت 105 شهادة عدم وجوب إبلاغ (الصفقات التي لا تنطبق عليها معايير الإبلاغ) بينما لا تزال هناك 10 طلبات تحت الدراسة.

مقارنة طلبات التركز الاقتصادي (2023م-2024م)

حققت الهيئة العامة للمنافسة رقماً قياسياً في قرارات عدم الممانعة لعام 2024م حيث شهدت ارتفاعاً في عدد القرارات بمعدل 17.4 % مقارنة بعام 2023م.



قرارات عدم الممانعة لطلبات التركيز الاقتصادي لعام 2024م

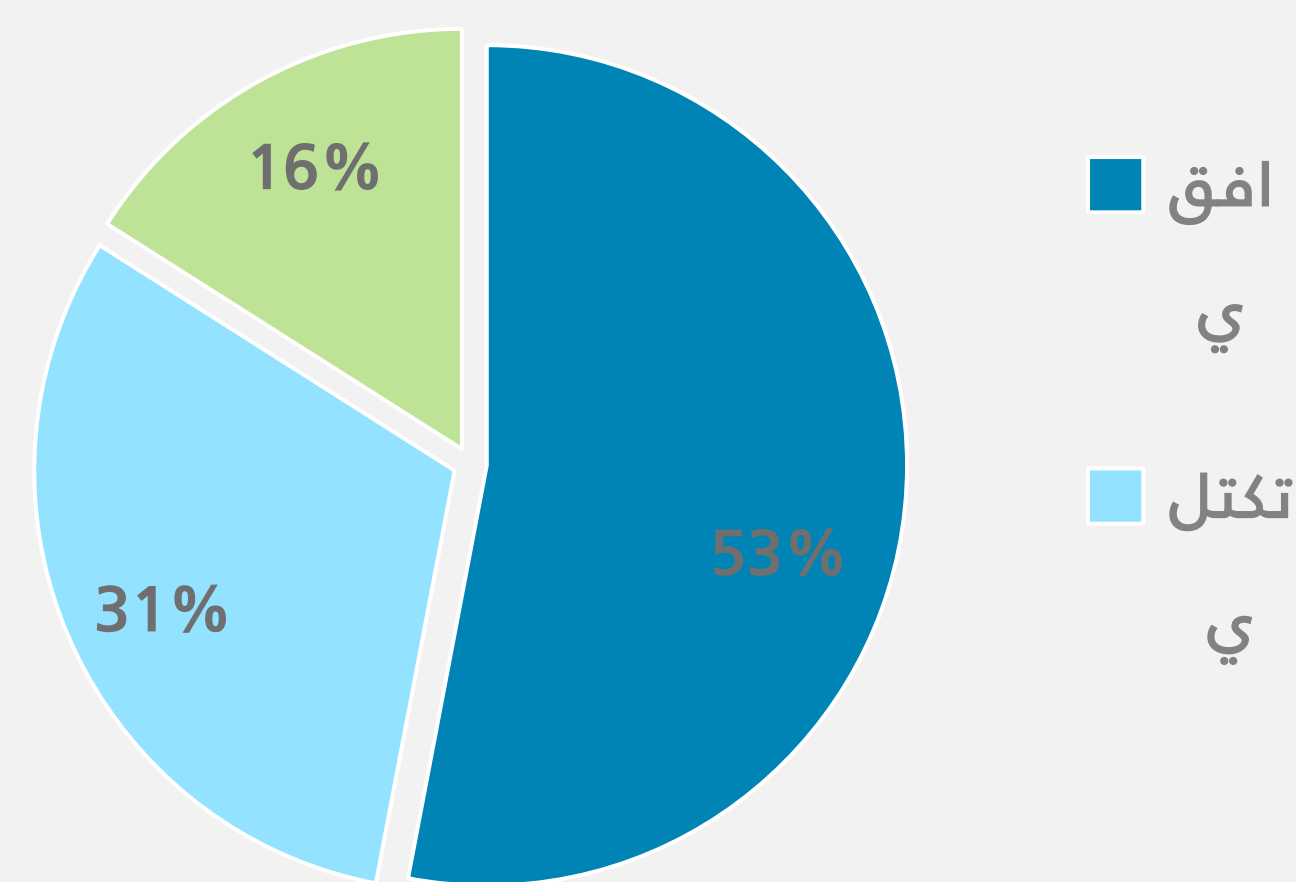


تصنيف التركزات الاقتصادية حسب النوع

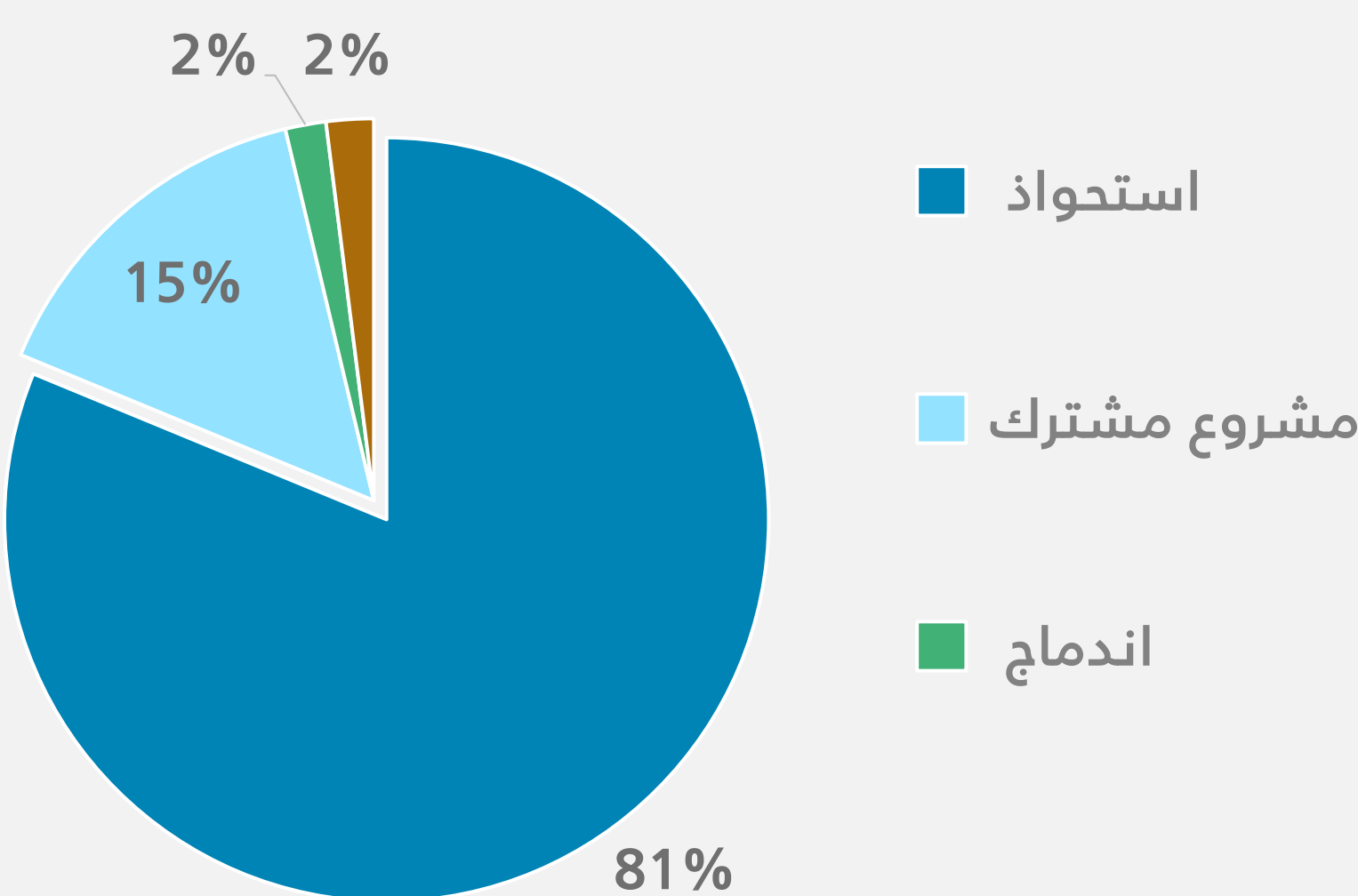
حصلت العلاقة الأفقية بين المنشآت التجارية على النسبة الأكبر بنسبة 53%، تليها العلاقة التكتلية بـ 31%، كما حصلت العلاقة الرأسية على أقل نسبة بمقدار 16% من دراسات التركيز الاقتصادية.

احتلت صفقات الاستحواذ على النسبة الأكبر من التركزات الاقتصادية بنسبة بلغت 81%، تليها المشروع المشترك بـ 15%، ثم صفقات الاندماج بواقع 2%، كما قامت الهيئة بالموافقة على 4 تسجيل وكالة سيارات إضافية خلال هذه السنة.

تصنيف التركزات الاقتصادية بحسب العلاقة بين المنشآت

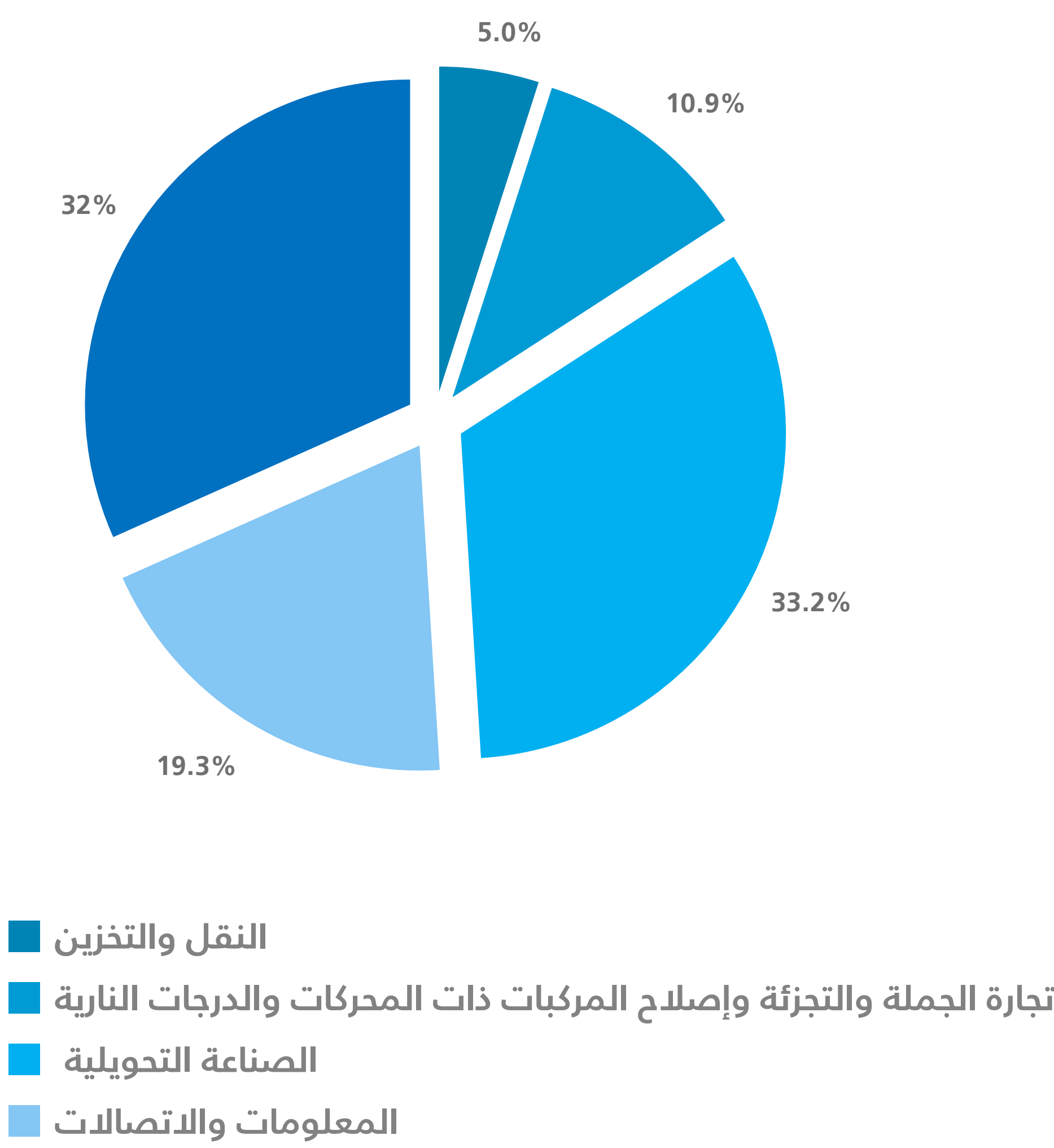


تصنيف التركزات الاقتصادية حسب نوع التركيز



طلبات التركيز التي وردت للهيئة العامة للمنافسة لعام 2024م

أبرز القطاعات للتركزات الاقتصادية لعام 2024م



احتل قطاع الصناعة التحويلية النصيب الأكبر من التوزيع القطاعي للتركزات الاقتصادية بـ 67 طلب من أصل 202 طلب وردت للهيئة، يليه قطاع المعلومات والاتصالات بـ 39 طلب، ثم تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية بـ 22 طلب تركّز.

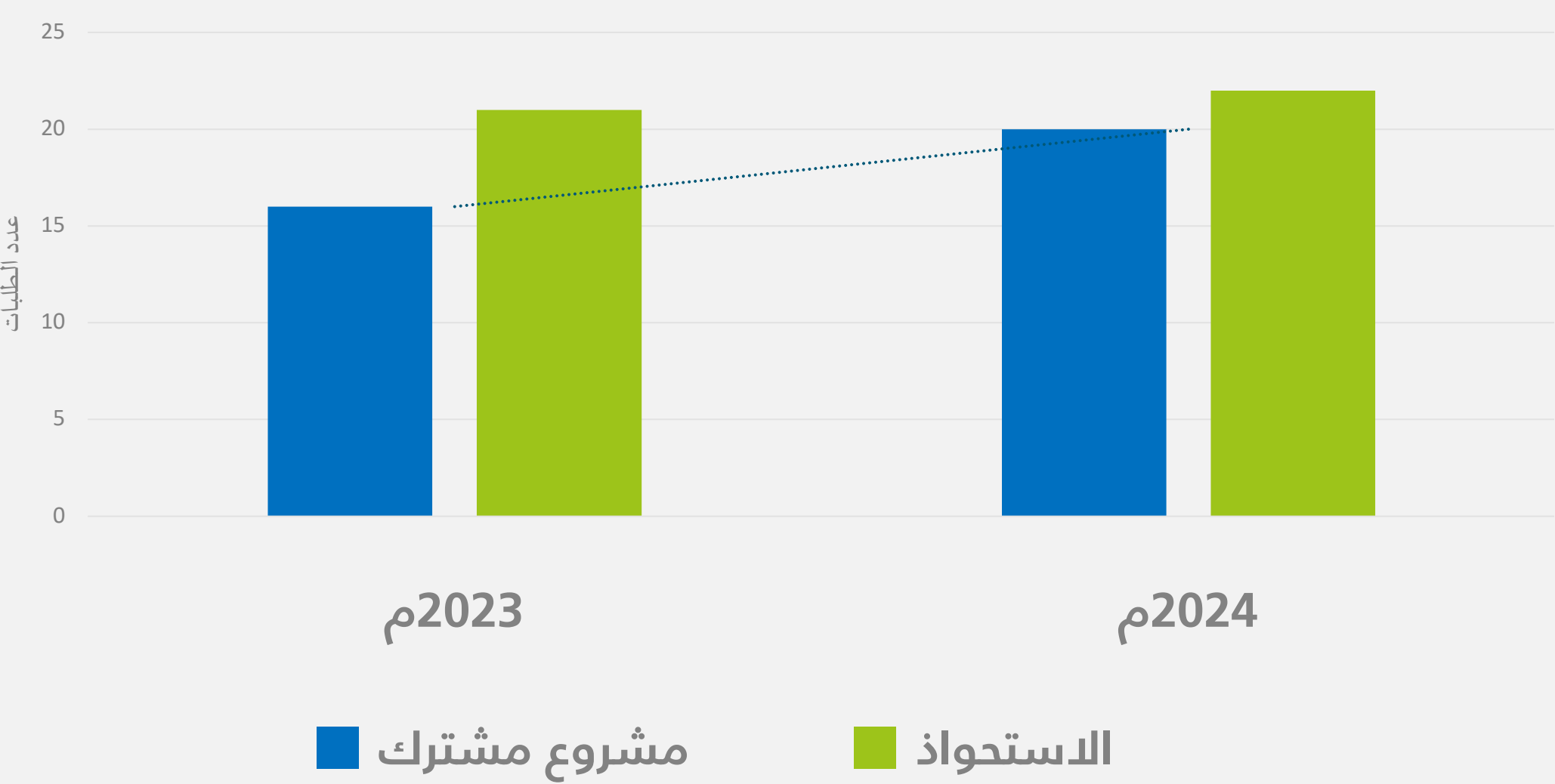
من جهتها سعت الهيئة إلى تحديد السوق المعني لطلبات التركيز وفق أضيق نطاق لتقييم السوق لغرض معرفة الآثار المترتبة عليها نتيجة الصفقات، كما ورد للهيئة خلال عام 2024م تركّزات اقتصادية التي تنشط في أسواق جديدة ومن أبرزها سوق إطارات الطرق الوعرة وسوق تصنيع علاج بدائل النيكوتين، وسوق الطلاءات الواقية الصناعية.

طلبات التركيز الاقتصادي لعام 2024م حسب جنسية المنشآت التجارية

زادت نسبة طلبات المشروع المشترك للصفقات التي يكون أحد الأطراف فيها محلي والآخر أجنبي بنسبة 25%. كما زادت نسبة طلبات الاستحواذ بنسبة 4.8%.

بلغت نسبة طلبات التركيز الاقتصادية في عام 2024م التي تكون المنشأة المحلية أحد أطراف الصفقة 44.06% من مجموع الطلبات، في حين بلغت نسبة طلبات الاستحواذ من المنشآت الأجنبية التي لها تواجد أو تأثير في السوق المحلي 55.94%.

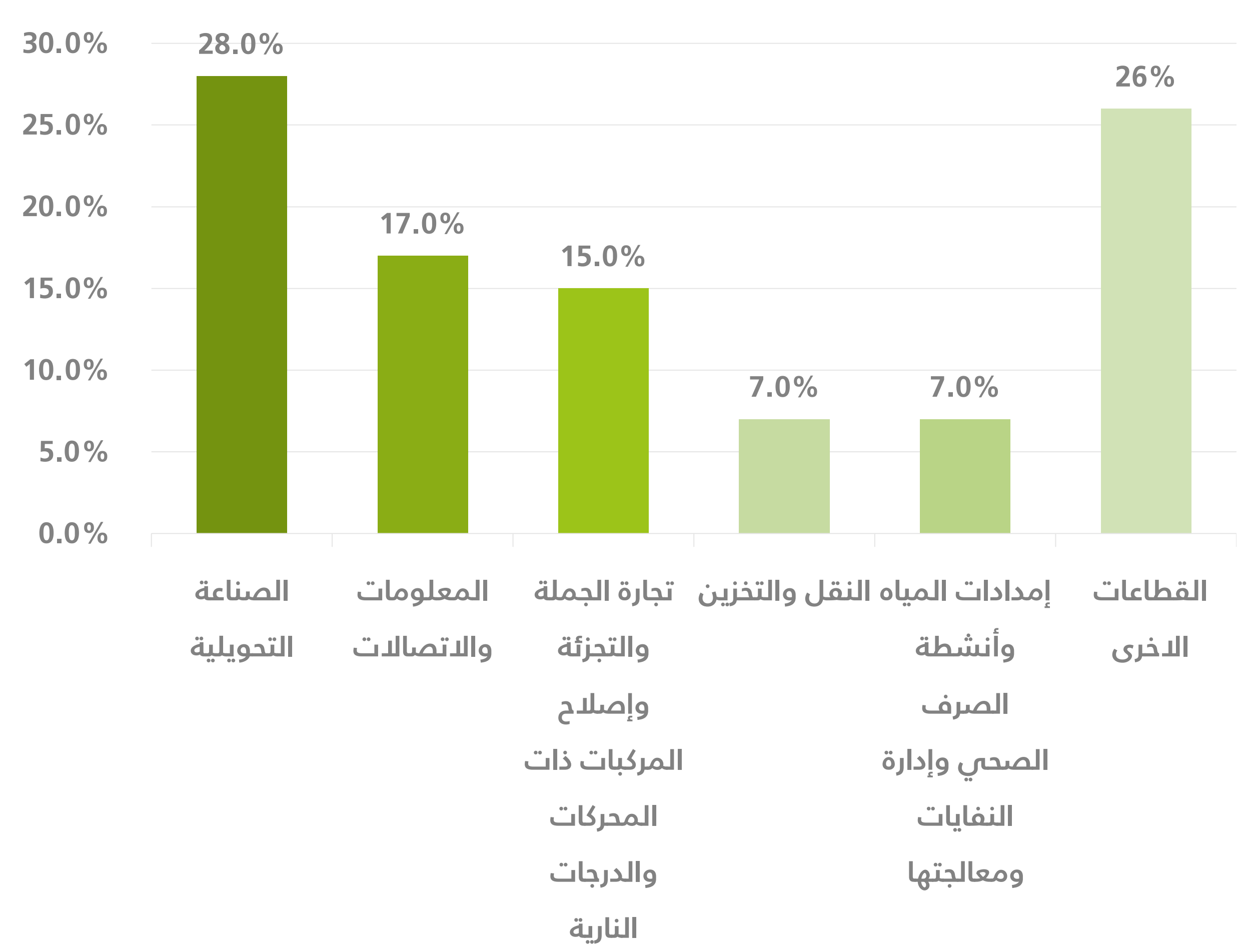
الطلبات التي يكون فيها الطرف محلي والآخر اجنبي



بيان	% من اجمالي الطلبات
جميع أطراف الصفقة منشآت محلية	21.80%
أحد أطراف الصفقة منشأة محلية	22.26%
جميع أطراف الصفقة منشآت أجنبية	55.94%

أبرز القطاعات المستهدفة من قبل الشركات الأجنبية

أبرز القطاعات المستهدفة من قبل الشركات الأجنبية لعام 2024م



حصل قطاع الصناعة التحويلية على النصيب الأكبر بـ 28% يليها قطاع المعلومات والاتصالات بـ 17% ثم قطاعات تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية و إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها بـ 15% و 7% على التوالي.

طلبات التركيز الاقتصادي لعام 2024م حسب التوزيع الجغرافي محلياً

وصل نسبة طلبات التركيز الاقتصادية في عام 2024م للمنشآت التي يكون فيها الطرف المستحوذ / الدامج محلياً إلى 44.06% من إجمالي الطلبات، فيما بلغت نسبة المنشآت المشاركة في عملية التركيز الاقتصادي والمدرجة في السوق السعودي بـ 30.3%.

على مستوى المناطق المملكة احتلت منطقة الرياض على أعلى نسبة عمليات التركيز الاقتصادي بـ 67.78% صفقة تليها منطقة مكة المكرمة بـ 17.78%.

